

رقم الطلب: IPN REQUEST RQ 19/01  
14 فبراير/شباط 2019

مذكرة مقدمة لمجلس المديرين التنفيذيين  
بالبنك الدولي للإنشاء والتعمير

طلب تفتيش

جمهورية مصر العربية: برنامج التنمية المحلية في صعيد مصر وفق أداة "تمويل البرامج وفقاً للنتائج" (P157395)

إشعار بعدم تسجيل

مُلخَّص

1. في 8 يناير/كانون الثاني 2019، تلقت هيئة التفتيش ("الهيئة") طلبًا للتفتيش ("الطلب") على برنامج التنمية المحلية في صعيد مصر وفق أداة "تمويل البرامج وفقاً للنتائج" (P157395) (البرنامج). وقدم هذا الطلب أحد أفراد المجتمع المحلي المتضرر من هذا البرنامج بموجب تفويض لتمثيل 16 شخصًا آخر ("مقدمو الطلب") يقطنون مديرية جرجا بمحافظة سوهاج في مصر. وطلب مقدمو الطلب من هيئة التفتيش الحفاظ على سرية هوياتهم.
2. ادعى مقدمو الطلب أنه من المتوقع أن يغطي المشروع الفرعي للبرنامج 200 متر من ترعة مفتوحة تمر عبر منطقتهم. وزعموا أنه تمت تغطية 110 أمتار فقط من الترعة وأن تأثير الجزء غير المغطى على البيئة والصحة والسلامة من شأنه الإضرار بجزء من المنطقة التي يعيشون فيها.
3. أصدرت هيئة التفتيش إخطارًا باستلام الطلب على موقعها على شبكة الإنترنت في 16 يناير/كانون الثاني 2019، وأحاطت مقدمو الطلب وإدارة البنك الدولي بذلك.
4. بعد إجراء الفحص الناقي للجهالة وبذل العناية الواجبة، لن تقوم الهيئة بتسجيل هذا الطلب للأسباب المبينة أدناه.

البرنامج

5. تمت الموافقة على برنامج التنمية المحلية في صعيد مصر (P157395) في 29 سبتمبر/أيلول 2016 لتقديم قرض بقيمة 500 مليون دولار من البنك الدولي للإنشاء والتعمير إلى جمهورية مصر العربية. ومن المتوقع أن يكون تاريخ إقفال هذا البرنامج 31 ديسمبر/كانون الأول 2021.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> يمكن الاطلاع على وثيقة التقييم المسبق للبرنامج لتقديم قرض مقترح بقيمة 500 مليون دولار إلى جمهورية مصر العربية لصالح برنامج التنمية المحلية بصعيد مصر وفق أداة تمويل البرامج وفقاً للنتائج بتاريخ 2 يوليو/تموز 2016 على الموقع التالي: <http://documents.worldbank.org/curated/en/768821479748485578/pdf/108094-PAD-ARABIC-UELD-2016-07-2.pdf> (وثيقة التقييم المسبق للبرنامج).

6. يتمثل الهدف التنموي لبرنامج التنمية المحلية في صعيد مصر في تحسين بيئة أنشطة الأعمال من أجل تطوير وتنمية القطاع الخاص وتدعيم قدرات أجهزة الحكم المحلي لتوفير بنية تحتية ذات جودة، وتقديم الخدمات في عدد مختار من محافظات صعيد مصر. ويتضمن هذا البرنامج برنامجين فرعيين هما: (1) تحسين بيئة الأعمال والقدرة التنافسية؛ و (2) تحسين الحصول على بنية أساسية وخدمات تتمتع بالجودة.<sup>3</sup> ومن شأن هذا البرنامج تمكين محافظتي سوهاج وقنا من زيادة البنية التحتية وتقديم الخدمات، ويشمل ذلك في مجالات التنمية ذات الأولوية مثل الطرق الإقليمية والمياه/الصرف الصحي والكهرباء.<sup>4</sup> وتتعلق مخاوف مقدمي الطلب بالأثر الناجم عن البرنامج الفرعي الثاني.

7. يجري تصميم وتنفيذ ومتابعة هذا البرنامج وفق سياسة تمويل البرامج وفقاً للنتائج (OP/BP 9.00). وقد تم صرف 25٪ من قيمة القرض الخاص بهذا البرنامج في وقت استلام الطلب.

## الطلب

8. قدم هذا الطلب أحد أفراد المجتمع المحلي المتضرر من هذا البرنامج بموجب تفويض لتمثيل 16 شخصاً آخر يقطنون مديرية جرجا بمحافظة سوهاج في مصر وقد طلب حفظ السرية وعدم الإفصاح عن هوياتهم. وهذا الطلب مرفق بهذه المذكرة (المرفق 1). وأحاط مقدمو الطلب هيئة التفتيش بأنهم قد تواصلوا مع دائرة معالجة المظالم بالبنك في 26 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، لكنهم لم يتلقوا ردًا مناسبًا حتى قيامهم بتقديم الطلب إلى الهيئة في يناير/كانون الثاني 2019.

9. أثار هذا الطلب المخاوف بشأن أثر وجود ترعة مفتوحة تمر من خلال المنطقة التي يعيشون فيها على البيئة والصحة والسلامة. وبحسب مقدمي الطلب، كان من المفترض أن تغطي أعمال البنية التحتية 200 متر من التربة ولكن تمت تغطية 110 أمتار فقط من التربة. وادعى مقدمو الطلب أن هذا قد أدى إلى تفاقم المخاطر على المنطقة التي يعيشون فيها، ويتركز هذا الأثر الآن في المنطقة المفتوحة القريبة من المنطقة التي يعيشون فيها (البعض يعيش على مقربة 4 أمتار من التربة). وأضاف مقدمو الطلب أن التربة المفتوحة تشكل خطرًا على صحة وسلامة المجتمع، لا سيما بالنسبة للأطفال، حيث إنها تؤدي إلى تكاثر الحشرات وتفشي الأمراض ولا توجد تدابير سلامة في محيطها.

10. زعم مقدمو الطلب أن تفشي التلوث وتراكم النفايات والفضلات، والحيوانات النافقة التي تعبر التربة أمام منازلهم قد ساهم في تدهور أوضاعهم المعيشية. واعتبر مقدمو الطلب أن هذا قد يؤدي في نهاية المطاف إلى نزوح السكان المحليين. كما زعموا أنه لم يتم تقديم أية معلومات لهم بشأن التغييرات في تصميم غطاء التربة.

11. طلب مقدمو الطلب من هيئة التفتيش المساعدة في ضمان تغطية 200 متر من التربة لتجنب الأثر السلبي على البيئة والصحة والسلامة المجتمعية.

## ملاحظات هيئة التفتيش وبثها في الأمر

12. وفقاً لإجراءات العمل لدى هيئة التفتيش،<sup>5</sup> بعد تلقي الطلب، بدأت الهيئة في إجراء الفحص النافي للجهالة وبذل العناية الواجبة من خلال فحص المعلومات الواردة في الطلب ووثائق البرنامج.

13. اجتمعت هيئة التفتيش مع إدارة البنك الدولي في 6 فبراير/شباط 2019 لمناقشة المخاوف التي أثرت في هذا الطلب. وخلال هذا الاجتماع، قدمت إدارة البنك لهيئة التفتيش وثيقة من حكومة مصر، من خلال مكتب تنسيق البرنامج، تفيد التزامها بتغطية التسعين متراً المتبقية من التربة بحسب التصميم. وأشارت إدارة البنك إلى أنه من المتوقع الانتهاء من هذا العمل في غضون خمسة أشهر متضمنة المدة اللازمة للمشتريات والتوريدات. كما أحاطت إدارة البنك هيئة التفتيش بأنها ستشرف على تنفيذ

<sup>2</sup> وثيقة التقييم المسبق للبرنامج، ص 12.

<sup>3</sup> وثيقة التقييم المسبق للبرنامج، ص 27.

<sup>4</sup> وثيقة التقييم المسبق للمشروع، ص 18.

<sup>5</sup> يمكن الاطلاع على إجراءات عمل هيئة التفتيش بتاريخ أبريل/نيسان 2014، ص 12 - 12 على الموقع التالي:

[http://inspectionpanel.org/sites/ip-  
ms8.extcc.com/files/documents/2014%20Updated%20Operating%20Procedures.pdf](http://inspectionpanel.org/sites/ip-<br/>ms8.extcc.com/files/documents/2014%20Updated%20Operating%20Procedures.pdf).

هذه الالتزامات بصورة منتظمة لضمان الإنجاز في الموعد المقرر. وفي 13 فبراير/شباط 2019، أرسلت إدارة البنك إلى هيئة التفتيش مذكرة توضح هذه الالتزامات. وهذه المذكرة مرفقة هنا (المرفق 2).

14. منذ استلام هذا الطلب، تواصلت هيئة التفتيش مع مقدمي الطلب عدة مرات عبر البريد الإلكتروني والمكالمات الهاتفية، وتضمن ذلك يوم 11 فبراير/شباط 2019. وأوضح مقدمو الطلب أنهم تلقوا رسائل من مكتب تنسيق البرنامج تفيد بأن العمل على تغطية كامل التربة البالغ طولها 200 متر سوف يكتمل في غضون الفترة المخطط لها. كما أبلغ مقدمو الطلب هيئة التفتيش برضاهم عن متابعة مكتب تنسيق البرنامج لحل هذه المسألة المثارة في الطلب.

15. أعرب مقدمو الطلب عن امتنانهم لمكتب تنسيق البرنامج، وفريق البنك الدولي، وهيئة التفتيش على المتابعة للوصول إلى حل بشأن هذه المخاوف. كما أحاطوا هيئة التفتيش بقرارهم بعدم الاستمرار في هذا الطلب والانتظار حتى ينقضي الإطار الزمني المذكور.

16. في الوقت نفسه قررت هيئة التفتيش أن طلب التفتيش مقبول، لكنها لن تقوم بتسجيله لأن مقدمي الطلب قرروا عدم المضي في إجراءات هيئة التفتيش وسينتظرون الانتهاء من العمل لتغطية التسعين متراً المتبقية من التربة.

17. أشارت هيئة التفتيش إلى أن مقدمي الطلب يحتفظون بحقهم في تقديم طلب جديد للتفتيش بشأن المسألة المثارة إذا لم يكتمل العمل كما هو مخطط.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

عمرانة جلال

المرفقات

السيدة كريستالينا جورجيفا، الرئيسة التنفيذية والرئيسة المؤقتة  
للبنك الدولي للإنشاء والتعمير.

المديرون التنفيذيون والمديرون المناوبون  
للبنك الدولي للإنشاء والتعمير.

# المرفق 1

السادة / هيئة التفتيش بالبنك الدولي  
تحياتي لكم،

اتقدم انا [الاسم] بالاصالة عن نفسي وبالنيابة وبالتفويض من جميع السكان المحليين المقيمين والمستفيدين والمتضررين بموقع مشروع البنك الدولي بشكوى تتعلق باحد المشروعات الممولة من البنك الدولي في مصر والمعروف باسم برنامج التنمية المحلية لصعيد مصر والجاري تنفيذه بمحافظة ( قنا و سوهاج ) واقيم في [العنوان] مركز جرجا - محافظة سوهاج - جمهورية مصر العربية - وبداية اود ان اطلب عدم الافصاح مطلقا عن هويتي لاي جهة / سلطة محلية في مصر .  
وللاتصال بي : [رقم الهاتف]  
البريد الالكتروني : [ البريد الالكتروني]

بداية يقصد بالمصطلحات الاتية :

- 1- ترعة [ اسم القرية] : هي المجرى المائي الذي يمر وسط الكتلة السكنية ويرغب السكان في تغطيته بطول 200 متر وقامت الدولة بتغطية 110 متر فقط بنسبة تنفيذ 55%
- 2- قرض البنك الدولي : القرض الممنوح من البنك الدولي الي جمهورية مصر العربية للتنمية المحلية بصعيد مصر بمحافظة سوهاج وقنا
- 3- مشروع تغطية التربة : الاعمال الهندسية والبنائية التي يتم عن طريقها تغطية سقف التربة وضمن مرور المياه اسفل السقف

• ما هي المشكلة ؟

- 1- نظراً للتلوث البيئي المنتشر وبناء على شكوى السكان المحليين وطلبهم المستمر منذ عدة سنوات للسلطات المحلية بشأن تغطية 200 متر من ترعة [اسم القرية]، تم اجراء مشاركة مجتمعية حضرها كل الاطراف السكان المحليين وممثلي الجهات الحكومية والسلطات، وانتهت تلك الاجتماعات واللقاءات الى الموافقة على تغطية جزء من ترعة [اسم القرية]واقترح تمويلها ضمن برنامج التنمية المحلية لصعيد والتمويل من قرض البنك الدولي.
- 2- تم الحصول على كل الموافقات الفنية اللازمة للمشروع من كافة الجهات ( وزارة الموارد المائية والري - جهاز شئون البيئة - محافظة سوهاج - الادارة العامة للري )
- 3- التكلفة المالية للمشروع حوالي 4 مليون جنيه مصري ( USD : 220000\$ )
- 4- تم ايقاف المشروع بعد نسبة تنفيذ 55% وتم تغطية 110 متر فقط بدلا من 200 متر

• ما هو الضرر المتوقع ؟

- 1- نظرا لعدم تغطية ترعة [اسم القرية]بطول 200 متر وتغطية 110 متر فقط اصبح بداية التغطية داخل الكتلة السكانية بدلا من ان يكون بعيد عنها مما سيرتب نتائج سيئة تلخص في تراكم القمامة والمخلفات والحيوانات النافقة القادمة مع مياه التربة امام منازل السكان المحليين وستنتشر الحشرات والامراض وهو الامر الذي قد يؤدي في النهاية الي نزوح السكان المحليين من منازل نتيجة انتشار الامراض والحشرات امام بداية التغطية وهو ما يخالف بشدة دليل تشغيل برنامج التنمية المحلية ويخالف سياسيات البنك الدولي المتعلقة بالاضرار البيئية والاجتماعية نتيجة المشروعات الممولة من البنك الدولي

• ما هو حل تلك المشكلة ؟

- 1- الحل بسيط جدا وهو استكمال تغطية التربة بطول 200 كما هو متفق عليه منذ البداية والموجود بكافة المستندات الرسمية والمتوافق عليه من السكان المحليين ومن السلطات المحلية في مصر ومرفق كافة المستندات الرسمية المؤيدة
- 2- حيث ان تنفيذ نسبة 55% فقط من المشروع تسبب في اضرار بيئية في حين ان تنفيذ 100% من المشروع ستكون الاضرار المتوقعة بعيدة عن منازل السكان المحليين وبالتالي تختفي الاثار الاجتماعية والنزوح الجماعي للسكان من منازلهم والذي سيحدث قريبا اذا لم تحل تلك المشكلة وتستكمل التغطية وذلك حفاظا على حياة وارواح السكان والنساء والاطفال من الحشرات والامراض الناتجة عن تراكم المخلفات والقمامة والحيوانات النافقة والقادمة مع المياه فسي التربة والتي توقفت امام منازلهم نتيجة عدم استكمال التغطية بالكامل.
- 3- ان السكان المحليين المقيمين حول مشروع التغطية لا يطالبون بأي تعويضات ويدركون ان البنك الدولي لا يخالف سياساته المتعلقة بالاثار البيئية والاجتماعية وان كل ما نطلبه من البنك الدولي هو الوقوف بجانبنا ومساعدتنا في توجيه السلطات المحلية بمصر وخصوصا وزارة الموارد المائية والري واللجنة الوزارية لبرنامج التنمية المحلية بصعيد مصر بان تقوم باستكمال المشروع بنسبة 100% حتى لا يتسبب ذلك في ضرر جسيم للسكان المحليين

• لماذا نلجأ الي هيئة التفتيش بالبنك الدولي مباشرة ؟ هل تواصلنا مع المسؤولين في السلطات المحلية وديوان مظالم البنك الدولي ؟

الاجابة :

- 1- نحن نلجأ الي هيئة التفتيش البنك الدولي بعد ان استنفذنا كل الوسائل المتاحة للتظلم والشكوى حيث ارسلنا تظلمات وشكاوى الي السلطات المحلية في مصر التي رفضت استكمال المشروع والتغطية .
- 2- بتاريخ 2018/11/26 تم ارسال شكوى الي ديوان مظالم البنك الدولي عبر البريد الالكتروني وافادوا انهم سيقومون بدراسة الشكوى خلال 10 ايام عمل ولم يتم الرد وتم استعجالهم مرة اخرى بتاريخ 2018/12/17 ولكن لا يوجد اي رد او لتلك المشكلة .

• المطلوب من هيئة التفتيش بالبنك الدولي ؟

نسأل ونطلب ونرجو ونتمنى ونلتمس ان تقوم هيئة التفتيش بالبنك الدولي بالمساعدة والوقوف الايجابي بجانب قضيتنا المشروعة وتوجيه طلب للسلطات المحلية في مصر وخصوصا (اللجنة الوزارية المعنية بالبرنامج + والمكتب التنسيقي للبرنامج + ووحدة التنفيذ المحلية بسوهاج + ووزارة الموارد المائية والري + ومحافظة سوهاج ) وتحثهم فيه باتخاذ ما يلزم من اجراءات حتى يتم استكمال تنفيذ مشروع تغطية 200 من تربة [اسم القرية] بدلا من تنفيذ 110 متر فقط وذلك مراعاة وتجنباً للاضرار البيئية والاجتماعية الجسيمة التي ستحدث حتماً اذا لم يستكمل مشروع التغطية لترعة [اسم القرية] بنسبة 100%.

وشكرا جزيلا لتعاونكم معنا،

مقدم

الشكوى :

السكان المحليين المقيمين في موقع المشروع  
ويفوضون / [الاسم]

مرفق بهذا البريد الالكتروني كافة المستندات الرسمية المؤيدة للشكوى كما مرفق البريد الالكتروني الذي تم ارساله الي ديوان مظالم البنك الدولي والمشار اليه باعلاه.

## المرفق 2

البنك الدولي للإنشاء والتعمير/مؤسسة التمويل الدولية/الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

## مذكرة جهاز إدارة البنك الدولي

التاريخ: 13 فبراير/شباط 2019

إلى: عمراة جلال، رئيسة هيئة التفيتش

من: لورا تاك، نائبة رئيس البنك الدولي للتنمية المستدامة

هاتف داخلي: 32823

**الموضوع: برنامج التنمية المحلية في صعيد مصر وفق أداة "تمويل البرامج وفقاً للنتائج" (P157395)**

يساند برنامج التنمية المحلية في صعيد مصر وفق أداة "تمويل البرامج وفقاً للنتائج"

(P157395)، من خلال برنامج فرعي في مركز جرجا بمحافظة سوهاج أعمال التغطية الخاصة

لترعة صغيرة مفتوحة بطول 200 متر تمر على المنطقة المبنية بإحدى القرى. وستؤدي تغطية التربة

إلى الحد من التعرض للمخاطر الصحية وإنشاء ساحة ترفيهية عامة. وقد بدأ تنفيذ الأعمال في 10

يوليو/تموز 2018 لكن الأعمال توقفت بعد ردم 110 أمتار فقط من التربة. ويتفهم جهاز إدارة البنك

الدولي أن هذا القرار قد استند إلى عدم التواصل على نحو جيد بين وحدة تنفيذ البرنامج ومديرية الري.

وردًا على طلب البنك بشأن استكمال الأعمال، التزمت الحكومة المصرية، من خلال مكتب تنسيق

البرنامج، بتغطية التسعين مترًا المتبقية من التربة بحسب التصميم الأصلي للمشروع.

ومن المتوقع الانتهاء من هذه الأعمال في غضون خمسة أشهر مع أخذ في الاعتبار المدة اللازمة حتى

يتسنى لوزارة الري استكمال المشتريات والتوريدات والخدمات اللازمة واستكمال أعمال الردم.

وستقوم الحكومة بتمويل أعمال استكمال التربة من التمويل المقدم لبرنامج التنمية المحلية في صعيد

مصر من خلال المخصصات المسحوبة من الدفعة المقدمة التي تحت تصرف الحكومة.

وسيقوم فريق عمل البرنامج التابع للبنك الدولي بالإشراف على تنفيذ هذه الأعمال بصورة منتظمة

لضمان الإنجاز في الموعد المقرر. وسيقوم جهاز إدارة البنك الدولي بإحاطة هيئة التفيتش بمجرد

استكمال هذه الأعمال.